# مجلس الأمن يرحب بالتقدم المحرز ويجدد التزامه في تنفيذ المبادرة

**الخطوات الاجرائية الايجابية التي شهدتها بلادنا مؤخراً على طريق تجاوز أزمتها السياسية والمتمثلة في تشكيل حكومة الوفاق الوطني ومباشرة مهامها، وكذا تشكيل لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار، التي بدأت بإزالة المظاهر المسلحة من المدن والطرقات، بالاضافة الى بدء عملية الاستعدادات للتهيئة واجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في 21 فبراير القادم، كل هذه الاجراءات وغيرها ضمن تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة، دفعت الاسرة الدولية والمنظمات المانحة الى الترحيب والاشادة وتحريك كافة أشكال دعمها للحكومة اليمنية لإعمار ماخلفته الأزمة وكذا لمواجهة التحديات الكبيرة التي تنتظرها في المراحل القادمة :**

**متابعة: عبدالفتاح الازهري**

## القمة الخليجية تؤكد دعم التنمية وإدماج اليمن خليجياً

### صندوق النقد يعلن استئناف أنشطته التمويلية

### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم (15) مليون دولار لدعم الانتخابات

في هذا الاتجاه رحب مجلس الأمن الدولي بالتقدم المحرز في عملية الانتقال السلمي للسلطة في بلادنا، بناء على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليته التنفيذية الموقع عليها بين الأطراف السياسية.

وحث مجلس الأمن الدولي في بيان أصدره في ختام جلسته التي عقدت «الخميس» الماضي وكرست لمناقشة الوضع في بلادنا جميع الأطراف على نبذ العنف والامتناع عن أي استفزازات والتطبيق الكامل لاتفاقية نقل السلطة.

ودعا مجلس الأمن الدولي في بيانه الذي تلاه السفير الروسي فيتالي تشوركين الذي ترأس بلاده مجلس الأمن للشهر الجاري، دعا كافة القوى السياسية الى ضمان الالتزام بخارطة الطريق للمسيرة السياسية وضمان اجراء الانتخابات الرئاسية المقررة في الحادي والعشرين من فبراير المقبل والحوار الوطني ومراجعة الدستور وبرنامج الاصلاح الذي يتعامل مع التحديات الأمنية والانسانية والاقتصادية التي تواجه اليمن.

وجدد اعضاء المجلس التأكيد على التزام مجلس الأمن والمجتمع الدولي بالحفاظ على سلامة اليمن وسيادته ووحدته.. مشددين حرصهم على مواصلة متابعة الأوضاع الانسانية والأمنية في اليمن وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم (٢٠١٤).

ودعا مجلس الأمن الدولي جميع الأطراف الى أعمال الاغاثة الانسانية للمتضررين جراء الأزمة.. مطالبين بمساءلة المسئولين عن اندلاع العنف وانتهاك حقوق الانسان وارتكاب أية جرائم اخرى.

وكان المجلس استمع خلال الجلسة الى تقرير موجز قدمه المستشار الخاص بالامين العام للامم المتحدة ومبعوثه الى بلادنا جمال بن عمر الذي أكد فيه ان تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية يسير في الطريق الصحيح، مؤكداً ضرورة قيام الأسرة الدولية بمساعدة بلادنا في تطبيق اتفاقية المصالحة الوطنية وانجاز مهام المرحلة الانتقالية.

#### اشادة خليجية

الى ذلك أشاد البيان الختامي الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي التي عقدت بالعاصمة السعودية برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال يومي (١٩و٢٠) ديسمبر الجاري بتوقيع أطراف العمل السياسي في اليمن على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في الرياض.

ورحب المجلس بتشكيل حكومة الوفاق الوطني في بلادنا، داعياً كافة الأطراف في الى التطبيق الصادق والأمين لكافة عناصر المبادرة بما يحفظ لبلادنا وحدتها وأمنها واستقرارها ويحقق تطلعات الشعب اليمني.

وأكد المجلس دعم مسيرة التنمية في بلادنا وتعزيز أطر التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية واندماج بلادنا بالاقتصاد الخليجي.

من جانبه أكد وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل في مؤتمر صحفي عقب اختتام القمة ان دول مجلس التعاون الخليجي ستقدم المساعدات لبلادنا لتجاوز الأوضاع الراهنة.

وأكد ان كل الاخوة في مجلس التعاون يقفون بجانب اليمن ووقفوا معه لإنهاء المحنة التي اصابته، وسيقفون معه في الفترة الانتقالية الى ان تستقر الأمور.

لافتاً الى ان «مجموعة اصدقاء اليمن» بمشاركة دولية لدعم جهود التنمية في اليمن، ستجتمع من أجل ان تظل سعيداً مشاركاً في الحضارة العالمية كما شارك في الماضي».

#### مبادرة أممية

وفي اطار أشكال الدعم المقدمة من الدول الكبرى والمنظمات الدولية والمانحين الى بلادنا لمواجهة المرحلة الانتقالية وتحدياتها الكبيرة قدم برنامج الامم المتحدة الانمائي وكمبادرة منه مبلغ وقدره (١٥) مليون دولار تخصص كدعم للانتخابات الرئاسية المبكرة، وكذا الاستفتاء والانتخابات البرلمانية القادمة.. حيث جرى التوقيع «الخميس» الماضي على وثيقة المشروع من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ورئاسة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء عن الجانب اليمني وعن جانب برنامج الامم المتحدة الانمائي المنسق المقيم للبرنامج بالإنابة فراندزن.

وتقضي الوثيقة بتقديم برنامج الامم المتحدة الانمائي مبلغ (١٥) مليون دولار على مرحلتين.

المرحلة الاولى : دعم الانتخابات الرئاسية المبكرة في فبرير ٢٠١٢م بمبلغ خمسة ملايين دولار.

على ذات الصعيد أعلن صندوق النقد الدولي «الخميس» الماضي استئناف أنشطته في بلادنا.

## مشروع «مارشال» لليمن

إطلاق الحكومة اليمنية نداء لدول الخليج للبدء بتنفيذ مشروع «مارشال خليجي» يمكن هذا البلد من النهوض كجناح مهم في المنطقة وشريك فاعل في المنظومة الخليجية، هذا المشروع سيشكل أحد صمامات الأمن القومي الإقليمي، وسيوفر على المنطقة قلاقل ومشكلات قد تتعرض لها اليمن في ظل الضغوطات الاقتصادية الكبيرة، ومشكلات الفقر والأمية والتطرف.

الدول الخليجية قدمت الكثير لليمن خلال العقود الماضية، ولاشك أنها لن تدير ظهرها لنداء اليمن بعد أن نجحت في حقن دماء اليمنيين من خلال توقيع المبادرة الخليجية الكفيلة بترتيب البيت اليمني من جديد على أساس دولة القانون.. إن هذه لحظات تاريخية يقف فيها مجلس التعاون إلى جانب اليمن لتمكينه من النهوض بدعم جهود حكومة الوفاق الوطني الهادفة إلى إعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للبلاد.

المطلوب مشروع خليجي أشبه بمشروع مارشال الأوروبي لصالح اليمن، هذا المشروع هو مطلب أخلاقي ومطلب أمن قومي إقليمي، وهو مشروع يجب أن يأتي بمبادرة خليجية وأن يضع هذا الصندوق أولويات التنمية في اليمن ويضع آليات التنفيذ التي قد تمتد لعشر سنوات قادمة، واليمن بالنسبة للدول الخليجية هو بمثابة الجزء من الكل؛ استقراره استقرار للخليج، وأمنه من أمن المنطقة؛ فلا يمكن تصوُّر أن تقيم دول مستقرة في المنطقة وجزء منها يئن من التخلّف وعدم استقرار، وفي ذلك مصلحة عظيمة لهم كي لا يظل اليمن موطناً للفقر تجد فيه بذرة التطرف والإرهاب تربة مناسبة ومحطة انطلاق نحو الجيران الأقربين.

إن أي تطور في هذا الجانب سيمس بشكل مباشر حياة الغالبية من المواطنين اليمنيين ويدفعها إلى مزيد من الرفاهية والاستقرار والانضباط، والمطلوب هو اجتماع لصناديق التنمية الخليجية ووضع برنامج مشترك بدلاً من المساعدات والقروض الفردية ووضع كل هذه المساهمات ضمن صندوق محدد الأهداف ومحدد الآليات بين الدول الخليجية والدول المانحة الأخرى.

والشعب اليمني سيكون ممتناً لأشقائه الخليجيين إذا ما أصروا وثابروا على تنفيذ تلك الاستثمارات داخل اليمن.

* عن «البيان» الإماراتية

### أطلقت نداءً إغاثياً عاجلاً من دبي

# المنظمات الدولية تحذر من النتائج الكارثية للأزمة

**الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية والتي تفاقمت جراء الأزمة السياسية التي عاشتها البلاد منذ عشرة أشهر خلت دعت منظمات ومؤسسات الاسرة الدولية الى دق ناقوس الخطر من كارثة انسانية على غرار النموذج الصومالي.**

**وناشدت منظمات الأمم المتحدة والهيئات الدولية غير الحكومية العاملة في المجالات الاغاثية والانسانية، المجتمع الدولي بضرورة التحرك السريع وتكثيف الجهود من أجل منع وقوع كارثة انسانية في اليمن ربما تكون الأكبر في العالم خلال الألفية الجديدة.**

**رصد : اسامة الشرعبي**

**4ملايين نسمة يتضررون جراء الأزمة و500ألف طفل يعانون سوء التغذية**

**الأمم المتحدة ترفع قيمة الاحتياجات الإغاثية بنسبة 95 ٪**

وأكد ممثلو تلك المنظمات والهيئات خلال لقاء مع وسائل الاعلام العربية والدولية- عقد في مدينة دبي مؤخرا -ان اليمن يعيش أزمة انسانية معقدة ومتفاقمة عرضت الأمن الغذائي لخطر كبير حيث يواجه اكثر من (٦) ملايين صعوبات بالغة في الحصول على احتياجاتهم الغذائية، اضافة الى ارتفاع حالات سوء التغذية الحاد بين الاطفال الى أكثر من (٣١) في المائة.

وأكد مسئولون في منظمات الامم المتحدة ان الاحتياجات الاغاثية الأولية في اليمن للعام ٢٠١٢م سترتفع بنسبة (٩٥٪) مقارنة بالعام الماضي، لتصل الى نحو (٤٤٧) مليون دولار.. وحذر المسئولون من ان أي تقاعس من جانب المجتمع الدولي في توفير الدعم اللازم للعمليات الاغاثية سيزيد الأوضاع الانسانية سوءاً خصوصاً في أوساط المجموعات السكانية الضعيفة.

وكانت الأمم المتحدة قد وجهت نداءً في ١٤ ديسمبر الجاري لجمع (٤٤٧) مليون دولار للمساعدة في التصدي للتحديات التنموية والانسانية المتزايدة والبالغة الخطورة في بلادنا والتي تشمل سوء التغذية الذي تجاوزت مستوياته في بعض المناطق عتبة الطوارئ بكثير.

وحذرت وثيقة النداء من ان «عدد الاشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في اليمن قد ارتفع الى أكثر من مليوني نسمة في الأشهر الاخيرة، كما يعاني نحو (٥٠٠) ألف طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، في الوقت الذي تضاعف فيه عدد النازحين (داخلياً) منذ عام ٢٠١٠م، اضافة الى تفاقم اعباء اليمن نتيجة تدفق اللاجئين من الصومال واثيوبيا الذي وصل الى أكثر من (٩٤) ألف افريقي الى البلاد حتى عام ٢٠١١م.

#### أزمة متفاقمة :

وشدد منسق الشئون الانسانية للامم المتحدة في بلادنا ينزوتوبيرغ فرندزن على ان الأزمة الانسانية تتفاقم أكثر في ظل تحملها عبئاً آخر يتمثل في تزايد حالات اللجوء اليه من دول في منطقة القرن الافريقي تعاني من أزمات وحروب أهلية مثل الصومال وغيرها، والتي يجد لاجئوها سهولة في دخول اليمن، نظراً لموقعه الجغرافي القريب من تلك الدول.

وأشار الى انه وعلى الرغم من التطورات السياسية المهمة التي شهدها اليمن خلال الأيام القليلة الماضية إلا ان الأوضاع الانسانية قابلة للمزيد من التدهور خلال الفترة المقبلة بسبب الدمار الذي لحق بالبنى التحتية، وتوقف عجلة الانتاج المحدودة طوال فترة الأزمة السياسية، وقال: ان اليمن يحتاج الى فترة قد تمتد الى خمسة أعوام لمعالجة تداعيات الأزمة اذا ما تحقق استقرار فعلي.

#### تدهور..!!

من جانبها قالت مديرة برنامج الاغذية العالمية في اليمن لبنى أمان : ان الوضع الانساني في تدهور، حيث يعتمد معظم السكان على السلع الغذائية المستوردة في ظل محدودية الانتاج المحلي، وأوضحت ان المنظمات العاملة في مجال الاغاثة تعاني من نقص حاد في تمويل أنشطة الاغاثة الغذائية، خصوصاً وان اسعار الاغذية الاساسية ارتفعت خلال الفترة الاخيرة بسبب الأزمة السياسية الى معدلات كبيرة.

#### مساعدات عاجلة :

وصرحت مستشارة السياسات في منظمة «اوكسفام» كيلي غيلبراید بأن : معدلات سوء التغذية في البلاد تتجاوز ثلاثين في المائة.. معتبرة ان تلك الأرقام تقارن بالوضع في الصومال.. نحن هنا نتحدث عن معدلات سوء تغذية حاد..

وكانت الوكالات التابعة للامم المتحدة قد ذكرت في المؤتمر الصحفي ان قرابة اربعة ملايين سيتضررون خلال العام المقبل جراء الأزمة التي تشهدها البلاد وسيحتاجون الى مساعدات انسانية عاجلة، محذرة من ان اليمن سيواجه كارثة انسانية ربما حولته الى صومال آخر.

## البنك الدولي يؤكد حرصه على إنجاح مؤتمر المانحين

قال المدير القطري الجديد لمكتب البنك الدولي بصنعاء وائل زكوت ان البنك الدولي سيسهم بدور فاعل في حشد الدعم الدولي لإنجاح مؤتمر المانحين لليمن المقرر عقده في الرياض مطلع العام القادم.

وأكد خلال لقائه مؤخراً بوزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي حرص البنك الدولي على معاودة تفعيل أسهاماته في دعم مسارات الاصلاح والتنمية في بلادنا.

وكان المدير القطري للبنك الدولي بصنعاء قد أعلن مطلع الاسبوع «اعتزام البنك استئناف ممارسة أنشطته التمويلية في بلادنا خلال الفترة القليلة القادمة»..

## مؤسسة التنمية الاقتصادية تدعو الحكومة لخفض أسعار الغذاء

دعت مؤسسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدولية «EDF» حكومة الوفاق الوطني- ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة- الى وضع آلية مراقبة تضمن تخفيض أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية بحسب الانخفاض الذي شهده الدولار أمام الريال مؤخراً.

وقال عيسى الراجحي رئيس المؤسسة ان الأزمة السياسية ألقت بظلالها السلبية على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتسببت بأضرار اقتصادية فادحة أدت الى انعكاسات سيئة على حياة ومعيشة المواطن، وارتفاع معدلات الفقر الى أكثر من (٦٥٪) مقارنة بالاعوام السابقة.

وناشدت المؤسسة الدول المانحة بضرورة الاسراع في دعم اعادة اعمار المناطق المتضررة جراء المواجهات المسلحة واعمال العنف التي شهدتها بلادنا خلال فترة الازمة السياسية وتقديم مساعدات تمويلية عاجلة لدعم الاقتصاد شبه المنهار، وبأن يكون هناك دور فاعل للامم المتحدة في دعم مؤتمر المانحين المقرر عقده مبدئياً في الرياض في شهر يناير المقبل لمساعدة حكومة الوفاق الوطني على تجاوز تحديات المرحلة الانتقالية السارية في البلاد.

## الرياض تحتضن «مؤتمر أصدقاء اليمن» في يناير

قالت صحيفة «الخليج» الاماراتية «السبت» الماضي انه يجري التحضير لانعقاد «مؤتمر أصدقاء اليمن» في يناير المقبل في العاصمة السعودية الرياض، مؤكدةً أن المؤتمر سيبحث انشاء صندوق لدعم بلادنا خلال المرحلة الانتقالية.. وذكرت ان الدول المانحة ودول مجلس التعاون الخليجي ستلتزم بتقديم دعم مادي سخي للحكومة للتمكن من اعادة تطبيع الحياة.. واضافت ان المؤتمر سيحظى بدعم واشراف مباشر من الامم المتحدة حيث سيتم تخصيص جزء كبير من دعم المانحين لتعويض خسائر الاقتصاد واعادة الاعمار في المناطق المتضررة وايجاد حلول لمشكلات النازحين في كل من ابين وصعدة.

## الصحة العالمية تدعو إلى توفير الخدمات

دعت منظمة الصحة العالمية دول العالم الى الايفاء بتعهداتها نحو الشعب اليمني بخصوص توسيع نطاق الخدمات الوقائية والعلاجية التي تأثرت بأحداث الشهور الماضية، ماتسبب في تردي الخدمات الصحية الاساسية.

وقالت المنظمة في بيان لها «السبت» الماضي ان التراجع الحاد في الامداد بالأدوية الاساسية ينذر بكوارث وبائية في عدد من محافظات البلاد.

وحث كافة الشركاء على تنسيق الجهود وتيسير عمل الفرق الصحية في كافة المحافظات.

وطالبت المنظمة الدول المانحة بالوفاء بتعهداتهم في مساعدة بلادنا، وقالت ان أقل من (٥٠٪) من الدول التزمت خلال العام الماضي.